

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

تطبيقات مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر

- قراءة في بعض نماذج الخدمة العمومية -

Applications of the electronic municipality (E-Commune) project

in Algeria -Reading in some public service models -

تبينة حكيم^{*1}

¹جامعة محمد لمين دباغين - سطيف2(الجزائر)

h.tebina@univ-setif2.dz

تاريخ النشر: 2020/09/01

تاريخ القبول: 2020/07/22

تاريخ ارسال المقال: 2020/06/28

* المؤلف المرسل

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع تطبيقات مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر من خلال وثائق الحالة المدنية، الهوية والسفر التي تعد نماذجًا لتحسين الخدمة العمومية وترشيد العمل الإداري، وذلك في إطار تجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية بإستغلال تكنولوجيات المعلومات والإتصال الحديثة وتقليص التعامل بالوثائق الورقية، والانتقال نحو الإدارة الإلكترونية في تقديم الخدمات العمومية بما يساهم في تحقيق رضا المواطن على نوعية الخدمات المقدمة. لقد أصبح بإمكان المواطن الولوج إلى البوابات الإلكترونية المتخصصة وطلب خدماته بعد ملاً الاستثمارات والبيانات المطلوبة، مما جعل البلدية تحقق عدة فوائد باتباع النظام الإلكتروني، لاسيما إختصار الوقت، الجهد والتكلفة وتحقيق المساواة في الوصول إلى الخدمات العمومية، غير أن تحقيق الفعالية في الأداء يتطلب مواصلة الجهود لتحسين البيئة الإلكترونية لتشمل خدمات أخرى ضمن مسعى عصرنه الإدارة المحلية ومواكبتها التطور التكنولوجي.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الإلكترونية؛ البلدية الإلكترونية؛ الحالة المدنية؛ الوثائق البيومترية؛ عصرنه الإدارة المحلية.

Abstract :

In this research paper we try to study the topic of electronic municipality (E-Commune) project applications in Algeria through civil status documents, identity and travel, which are models for improving public service and rationalization of administrative work, in the context of embodying the Algeria electronic project by exploiting modern information and communication technologies and reducing dealing with paper documents, and moving towards electronic administration in Providing public services that contribute to achieving citizen satisfaction with the quality of services provided.

As it became possible for citizen to access specialized electronic portals and request their services after filling out the required forms and data, which made the municipality achieve several benefits by following the electronic system, especially reduction in the time, effort, cost, and achieving equal access to public services, However, achieving effective performance requires continued efforts to improve the electronic environment to include other services in an effort to modernize local administration and keep pace with technological development.

Keywords: The electronic government; Electronic municipality (E-Commune); Civil status; Biometric documents; Modernization of local administration.

مقدمة:

ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة في تبني الدول مشاريع لعصرنة الخدمات العمومية والانتقال من النمط الكلاسيكي إلى الحكومة الإلكترونية بما يضمن تسهيل التكفل بإحتياجات المواطنين ووضع الخدمات المتعلقة بهم في قالب رقمي فعال يتسم بالسرعة والشفافية مقارنة بالطرق التقليدية التي تتطلب الكثير من الوقت والجهد.

وفي الجزائر، يُعد مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 تحولاً نوعياً في أداء وتقديم الخدمات العمومية، من خلال مواكبة مظاهر التطور التكنولوجي والرفع من جودة الإدارات، في ظل الجهود التي تبذلها الدولة في مجال البنية التحتية بالنسبة لشبكة الأنترنت والاتصالات التي عرفت نمواً إيجابياً وتوسعاً في مختلف مناطق الوطن، تماشياً مع الإستراتيجية المنتهجة لبلوغ نسب التغطية المطلوبة ومستويات التدفق الكافية.

ونظراً لأهمية الخدمات التي توفرها البلدية بإعتبارها جماعة إقليمية قاعدية للمواطنين، فقد أولت وزارة الداخلية والجماعات المحلية عناية خاصة لرقمنة الإدارة المحلية عن طريق مشروع البلدية الإلكترونية، والذي يهدف إلى تحقيق أداء متميز يساير تطلعات المواطنين طالبي الخدمة العمومية لاسيما من خلال وثائق الحالة المدنية، إلى جانب تركيز المعلومات والمعطيات في أرضية إلكترونية لمتابعة مدى تجسيد المفهوم الحديث للإدارة الإلكترونية والتخلي عن الإدارة الورقية.

وقد عرفت المنظومة القانونية لوثائق الحالة المدنية عدة تعديلات في إطار تكريس الرقمنة وتخفيف الوثائق على المواطنين، وهو تمّ تعزيزه بإنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بموجب القانون رقم: 08/14 المعدل لقانون الحالة المدنية، والذي يربط البلديات بمختلف الهيئات والمؤسسات المعنية، إلى جانب إضفاء الطابع البيومتري لبطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر.

لذلك يكتسي موضوع تطبيقات مشروع البلدية الإلكترونية أهمية بالغة للوقوف على مدى إسهام رقمنة وثائق الحالة المدنية في تحسين الخدمات العمومية وتطوير العلاقة بين الإدارة والمواطن التي تعد جزءاً من برنامج التنمية المحلية، إلى جانب عصرنة وثائق الهوية والسفر كون هذه الوثائق تُعد الأكثر طلباً وبشكل يومي مما يقتضي الإستعانة بالتكنولوجيا الحديثة لتخفيف عبء الملفات الورقية والتحول إلى الإدارة الإلكترونية.

- الإشكالية: إنطلاقاً من المعطيات السابقة، فإن الإشكالية التي نعالجها في هذه الدراسة تتمثل فيما يلي:

* ما مدى مساهمة مشروع البلدية الإلكترونية في عصرنة الخدمة العمومية التي يطلبها المواطن؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدة أسئلة تتمحور أساساً حول:

- ما المقصود بمشروع البلدية الإلكترونية؟
- ما هي مبررات التحول إلى الخدمات الإلكترونية؟
- ما مدى عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر من خلال مختلف الخدمات التي توفرها للمواطن؟

- المنهج المستخدم: تقتضي طبيعة الموضوع الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لهذه الدراسة من خلال عرض النصوص القانونية التي تتناول خدمات البلدية الإلكترونية وتحليلها وتفسيرها، مع ضبط مختلف المفاهيم الواردة وشرحها، إلى جانب دراسة حالة وثائق الحالة المدنية والهوية والسفر في طابعها الإلكتروني.
- تقسيم الدراسة: إن الإجابة على الإشكالية المتعلقة بالموضوع وتحقيق أهداف الورقة البحثية يتطلب:
- دراسة عصنة الإدارة المحلية في إطار مشروع البلدية الإلكترونية (المحور الأول) من خلال تحديد مفهوم البلدية الإلكترونية، مبررات التحول إلى الإدارة الإلكترونية وكذا إبراز أهدافها.
- دراسة نماذج مشروع البلدية الإلكترونية في مجال الخدمة العمومية (المحور الثاني) من خلال استعراض بعض مظاهر الخدمة العمومية الإلكترونية بالبلدية، والمتمثلة في وثائق الحالة المدنية والهوية والسفر، مع الوقوف على مدى مساهمتها في عصنة الإدارة المحلية وتخفيف العبء على المواطنين.

المحور الأول: عصنة الإدارة المحلية في إطار مشروع البلدية الإلكترونية

يرتبط مسار التنمية المحلية بتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين مع توفير الخدمات العمومية بالجودة المطلوبة، لذلك تبنت الدولة مشروع البلدية الإلكترونية كآلية لترقية خدمات الإدارة المحلية وتفعيل تبادل المعلومات مع باقي القطاعات في إطار فضاء رقمي.

وستتناول في هذا المحور تحديد مفهوم البلدية الإلكترونية (أولاً) ومبررات التحول إلى الإدارة الرقمية (ثانياً) مع إستعراض أهداف الإدارة الإلكترونية (ثالثاً).

أولاً: مفهوم البلدية الإلكترونية:

أعلنت الدولة مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 بإعتباره أرضية التحول الرقمي للإستغناء عن النمط التقليدي في تسيير مختلف القطاعات، من بينها الإدارة المحلية نظراً لحجم الخدمات التي تقدمها وعلاقتها مع المؤسسات وهيئات العمومية، مما يتطلب إستخدام تكنولوجيا المعلوماتية لعصنة نشاط البلدية في إطار عملية إصلاح هياكل الجماعات المحلية ضمن مشروع البلدية الإلكترونية.

وقبل البحث في مفهوم البلدية الإلكترونية نستعرض فيما يلي جملة من التعاريف الفقهيّة للحكومة الإلكترونية بإعتبارها الإطار العام لتنفيذ سياسة تقديم الخدمات بإستخدام أنظمة المعلومات بما يساهم في تفعيل أداء الحكومة، كما يلي:

- الحكومة الإلكترونية هي "استخدام التكنولوجيا وتقنية المعلومات وتسخيرها لدعم الأعمال الحكومية والتفاعل مع المواطنين بغية تقديم هذه الخدمات بطريقة سهلة وسلسة وعلى مدار جميع أيام الأسبوع، عبر الوسائل الإلكترونية وأدوات التكنولوجيا الحديثة، وإنجاز المعاملات عبر شبكة الإنترنت بسرعة ودقة وتكاليف ومجهود أقل"¹.

- كما عرّفها البعض بأنها "قيام الأجهزة الحكومية بإستبدال التعامل التقليدي (الورقي) بالتعامل الإلكتروني بإستخدام شبكات الإتصال عمومًا وشبكة الأنترنت خصوصًا، وذلك بغرض تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين وتعامل الأجهزة الحكومية مع بعضها البعض إلكترونياً"².

- في حين يرى جانب من الفقه أن الحكومة الإلكترونية تشمل الاستخدام التكاملي الفعال لجميع تقنيات المعلومات والاتصالات، وذلك لتسهيل العمليات الإدارية اليومية للقطاعات الحكومية، وتلك التي تتم فيما بينها (حكومة - حكومة) أو التي تربطها بالمواطنين (حكومة - مواطن) أو قطاعات الأعمال (حكومة - أعمال)³.

- ويقصد بها أيضا " استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات المرفقية والتواصل مع المواطنين بمزيد من الديمقراطية، كما يطلق عليها أحيانا حكومة عصر المعلومات أو الإدارة بغير أوراق أو الإدارة الإلكترونية"⁴.

من خلال هذه التعاريف يتضح أن الحكومة الإلكترونية تتحقق من خلال الاعتماد على تقنيات الإعلام والاتصال في إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات للمواطنين مع تحسين الأداء والسرعة في الإنجاز، وذلك نتيجة التحول من العمل التقليدي باستخدام الورق إلى الرقمنة.

إن مشروع الحكومة الإلكترونية يقدم الحل الأمثل لتعامل الحكومة مع المواطن دون التدخل في تعقيدات إدارية، حيث يكون بإمكان المواطن الحصول على خدمته المطلوبة وهو جالس بمنزله وفي أي وقت دون التقيد بمواعيد العمل الرسمية⁵.

أما فيما يتعلق بالبلدية الإلكترونية فقد اختلفت التعاريف الفقهيّة للبلدية الإلكترونية في ظل عدم وجود تعريف تشريعي يبين أسسها وعناصرها، لذلك ذهب البعض إلى القول بأن البلدية الإلكترونية هي: " نمط متطور وجديد من الإدارة، يتم من خلاله رفع مستوى الأداء والكفاءة الإدارية وتحسين مناخ العمل لتسهيل كافة الخدمات والأعمال التي تقدمها المؤسسات الحكومية للمواطنين، وتحت هذا النمط يتمكن المواطن من إنجاز كافة المعاملات الحكومية وحى إصدار الوثائق الرسمية عبر الوسائل الإلكترونية مثل الأنترنت والهواتف الخلوية والأرضية بسرعة وفعالية عالية"⁶.

كما يرى البعض بأن البلدية الإلكترونية تتحقق من خلال إدراك حقيقة أن العالم اليوم ومستجداته أصبح يحكم على المجتمع بأنه متقدم ومتغير بتوفير عدة شروط أساسية والتي تمثل ركائز البلدية الإلكترونية، وهي: المساءلة، الشفافية والحكم الرشيد⁷.

فالإدارة المحلية الإلكترونية كما يعبر عليها البعض لا يختلف تعريفها كثيرا عن تعريف الحكومة الإلكترونية بل تكاد تتطابق معه، باعتبار أن الهدف من الإدارة المحلية في النهاية هو تقديم خدمات للجمهور وإن كان في شكل أعمال إلكترونية، كما يرى جانب من الفقه أن الإدارة المحلية الإلكترونية التي تعد جزء من الحكومة الإلكترونية تعني قيام الإدارة بجميع الأعمال المسندة إليها عن طريق الأنترنت⁸.

إن حجم الخدمات التي توفرها البلدية للمواطنين وكذا علاقتها مع باقي المؤسسات والهيئات العمومية باعتبارها الجماعة الإقليمية للدولة يجعل من معاملاتهما متعددة وضرورة لتحسيد برنامج الحكومة على المستوى المحلي، لذا كان استخدام شبكات المعلوماتية وسيلة مثالية للإنتقال إلى العالم الرقمي في مختلف نشاطات الإدارة المحلية والرفع من جودة الأداء، وهو ما من شأنه تقريب الإدارة للمواطن وتخفيف العبء عليه في تلبية مختلف مصالحه من الوثائق والخدمات العمومية.

ثانيا: مبررات التحول إلى الإدارة الإلكترونية:

ساهمت تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جانب التقدم العلمي والتقني والمطالبة المستمرة بالرفع من جودة المخرجات في ضرورة التوجه نحو الإدارة الإلكترونية، كما تشكل عوامل الوقت والجهد والكلفة أحد أهم المجالات التي تلقي على الجماعات المحلية أعباء كبيرة ومعيار لتقييم المواطنين كفاءة الإدارة في تسيير الشؤون المحلية⁹.

وهناك العديد من المبررات التي دفعت إلى التحول من الإدارة الكلاسيكية إلى الإدارة الرقمية، نذكر منها:

1) تأثير التطور التكنولوجي: تشهد الألفية الثالثة نموًا متسارعًا في المعطيات المعرفية والتقنية والمعلوماتية وانتشار شبكة الأنترنت ومواقع الويب وغيرها على نحو واسع، وهو ما أدى إلى تغيير جذري في كيفية ممارسة المهام الإدارية والتنظيمية، كما ترتب عليه ضرورة إيجاد أطر تنظيمية وتشريعية ذات صلة بهذه الثورة الإلكترونية وواقعها وأهميتها ومشكلاتها¹⁰.

إن الدول لم يعد أمامها سوى مواكبة تطورات العصر والإلتجاه نحو المجتمع الإلكتروني والتكنولوجيا الرقمية، وأن تجاهل أدوات الأنترنت في مجال الإتصالات لم يعد ممكنًا أو متصورًا، وهو ما جعل الدول تتسابق لتحقيق غاياتها وفرض سياساتها باستخدام وسائل الإتصالات الحديثة¹¹.

2) عيوب الإدارة التقليدية: تتسم الإدارة التقليدية بعدة عيوب أثرت بشكل سلبي على مردوديتها وأدائها لاسيما ما يأتي¹²:

- صعوبة الحصول على المعلومات عند الحاجة إليها.
- البطء في إنهاء الأعمال وضعف الرقابة على سير العمل.
- ضياع الوقت والجهد في الأعمال الورقية اليومية.
- تفاقم آثار البيروقراطية السلبية على سير العمل اليومي.
- تكرار الأعمال المتشابهة بين الإدارات نتيجة ضعف الإتصال والربط بينهم.

لقد كان من الضروري استغلال التحولات في المجال التكنولوجي ونظام المعلوماتية للخروج من نمط الإدارة التقليدية نحو إدارة حديثة وعصرية لها انعكاساتها الإيجابية على العلاقة مع المواطن والخدمات التي يطلبها.

3) تحسين جودة الخدمات: إن اعتماد نظام الإدارة الإلكترونية يترتب عليه تقديم الخدمات إلى الجمهور بشكل لائق وبمواصفات تتفق وجودة الإدارة الإلكترونية ذاتها، كما يتفادى الأخطاء اليدوية التي قد تحدث عند تأدية الخدمة بالطرق التقليدية نظرًا لمعالجتها آليًا، إلى جانب أن إنجاز المعاملة بشكل إلكتروني لا يستغرق وقتًا طويلاً، مما جعل البعض يصف الإدارة الإلكترونية بأنها توفر خدماتها للمواطنين بسرعة من خلال الدخول على الخط On.line وليس من خلال الدخول إلى الصف In.line وطول إنتظار الدور¹³.

لذلك فإن الإدارة الإلكترونية تؤدي بالإنقال في إنجاز الأعمال وتقديم الخدمات من الشكل اليدوي إلى الشكل الإلكتروني من أجل استخدام أفضل للوقت، المال والجهد، فهي تقوم على مفهوم جديد ومتطور مع العمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين¹⁴.

4) **العوامل الاقتصادية:** إن رغبة الحكومات في تقليل التكاليف وترشيد النفقات العمومية دفعت الحكومات إلى التغيير نحو النمط الإلكتروني لاسيما بعد ظهور الأنترنت، إلى جانب رغبتها في التخلص من تحكم القطاع الخاص واحتكاره تنفيذ أغلب مشاريع الحكومة، كما تساهم الإدارة الإلكترونية في الرفع من معدلات الكفاءة في جميع المؤسسات والهيئات الحكومية¹⁵.

من خلال ما سبق تناوله فإن ظهور التكنولوجيات الحديثة وآثارها الإيجابية في تقديم أفضل الخدمات بأقل جهد ووقت وبفعالية أكثر جعلت من الإدارة الإلكترونية البديل المناسب للإدارة التقليدية لتجاوز عيوبها، إلى جانب تسهيل عملية الربط والاتصال مع مختلف الإدارات والهيئات الحكومية بما يعزز الشفافية والاستغلال الأمثل للمعلومات والمعطيات فيما بينها.

ثالثا: أهداف الإدارة الإلكترونية:

تعد الإدارة الإلكترونية تغيير نوعي في مفهوم الخدمة العمومية، الأمر الذي انعكس إيجابا على عمل الإدارة وتبسيط إجراءاتها، مما يجعل تعميم التعامل الإلكتروني في المؤسسات والهيئات العمومية والتوجه نحو الإدارة الإلكترونية أمر حتمي كونه يحقق عدة أهداف، أهمها:

- استخدام التقنيات الرقمية الحديثة من حلول وأنظمة من شأنه تطوير العمل الإداري ورفع كفاءة الموظف وخلق جيل جديد من الإطارات المؤهلة ذات الكفاءة¹⁶.

- إن اعتماد معايير الحكومة الإلكترونية في العمل الإداري مع الاستخدام الأمثل لتكنولوجيات المعلومات يساهم بشكل كبير في تقليل التكاليف ويحد من أوجه الإنفاق الإعتيادي على المعاملات الإدارية¹⁷.

- تحقيق الإتصال الفعّال بين الموظف في النظام الإلكتروني والمواطن طالب الخدمة، مع تكريس الشفافية في الأداء والقضاء على البيروقراطية من حيث خفض التعقيدات الإدارية وفرص الفساد الإداري¹⁸، ذلك أن الشخص الذي يرغب في التكفل بطلبه أو مصلحته من الإدارة الإلكترونية يتعين عليه إتباع الإجراءات المحددة في النظام الإلكتروني، وبالتالي لا يمكن لمواطن آخر إختصار هذه الإجراءات أو ترك مرحلة من مراحلها، فالجميع متساوون أمام الإدارة الإلكترونية¹⁹.

- يحقق تبنى النظام الإلكتروني في البلدية عدة فوائد إجتماعية من خلال تحفيز المواطنين على استخدام البلدية الإلكترونية، وبالتالي تكوين مجتمع معلوماتي له القدرة على التعامل مع المعطيات التقنية ومواكبة عصر المعلومات إضافة إلى تفعيل الرقابة الشعبية لدى المواطنين²⁰.

- إلغاء نظام الأرشيف الورقي واستبداله بنظام أرشيف إلكتروني مع ما يوفره من مرونة في التعامل مع الوثائق والقدرة على تصحيح الأخطاء بسرعة ونشر الوثائق لأكثر من جهة في أقل وقت ممكن مع الإستفادة منها²¹.

وبذلك فإن لجوء الحكومات إلى الإدارة الإلكترونية في تقديم الخدمات العمومية وبالنظر إلى الأهداف التي توفرها يعد عنصرا أساسيا في تحقيق برامجها التنموية وتنفيذ سياستها العامة، مع الأخذ بعين الإعتبار التطورات في تكنولوجيات المعلومات التي أصبحت ذات أهمية في الرفع من مستويات الكفاءة والجودة والفعالية في أداء الجماعات المحلية من خلال رقمنة كافة المعاملات وتمكين المواطن منها في وقت قصير.

المحور الثاني: نماذج تطبيقات مشروع البلدية الإلكترونية في مجال الخدمة العمومية

تُعد خدمات الحالة المدنية أحد المحاور الأساسية ضمن مشروع البلدية الإلكترونية من خلال رقمنة الوثائق المتعلقة بها والتحول من النظام الورقي إلى النظام الرقمي، وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال التي تمكن المواطن من الولوج إلى الأراضية الإلكترونية المتخصصة لتتكفل بإحتياجاته من خدمات الحالة المدنية بأقل جهد، إلى جانب استخراج الوثائق المتعلقة بالهوية أو السفر بأسرع وقت.

وستتناول في هذا المحور عرض بعض نماذج لتطبيق مشروع البلدية الإلكترونية بدءًا باستحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية (أولاً)، بطاقة التعريف الوطنية البيومترية (ثانياً) وجواز السفر البيومتري (ثالثاً)، مع الوقوف على مدى مساهمة تقديم هذه الخدمات إلكترونياً في تحسين أداء البلدية وعصرنتها.

أولاً: استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية:

بهدف تمكين المواطن من الحصول على وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية ودون التقييد ببلدية مقر الميلاد أو الإقامة إلى جانب توفير أراضية إلكترونية للمعطيات كأداة ربط بين مختلف المؤسسات والهيئات، تضمن القانون رقم: 08/14 المؤرخ في: 09 أوت 2014 المعدل لقانون الحالة المدنية²² استحداث لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية سجل وطني آلي للحالة المدنية، يرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية، كما يربط هذا السجل بالمؤسسات العمومية الأخرى المعنية لاسيما المصالح المركزية لوزارة العدل²³.

وطبقاً للمادة 25 مكرر 1 من القانون رقم: 04/18 فإن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية يحتوي بواسطة وسيلة رقمية على الوثائق التالية: عقود الميلاد، عقود الزواج وعقود الوفيات، وكذا التعديلات والإغفالات والسجلات أو التصحيحات التي يتم تدوينها، مع الإشارة إلى أن وثيقة الحالة المدنية المرسلة بالطريقة الإلكترونية تتمتع بنفس شروط الصحة التي تتمتع بها الوثيقة الأصلية، متى أعدت وفق قواعد السلامة والأمن المنصوص عليها في التشريع المعمول به²⁴.

وتبعاً لدخول حيّز النفاذ السجل الوطني الآلي للحالة المدنية والذي يجسد خطوة أساسية في إطار مشروع البلدية الإلكترونية تمّ إعفاء المواطنين من تقديم الوثائق المتوفرة في السجل، حيث يتعين على الإدارات العمومية والسلطات الإدارية والجماعات المحلية المرتبطة بالسجل وضمن الإجراءات الإدارية التي تدرسها ألا تشترط على المواطن تقديم وثائق الحالة المدنية التي يمكنها الإطلاع عليها مباشرة على مستوى ذات السجل الوطني²⁵.

كما ترتب على استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية الذي يحتوي على مختلف عقود الحالة المدنية والتغييرات التي تطرأ عليها إدراج عدة أحكام ضمن تعديل قانون الحالة المدنية، نذكر منها:

- تمديد أجل صلاحية عقد الميلاد بعشر (10) سنوات متى تمّ إصداره إلكترونياً²⁶.

- عدم تحديد أجل صلاحية عقد الوفاة متى تمّ إصداره إلكترونياً²⁷.

إن قائمة وثائق الحالة المدنية المستعملة في البلديات والمصالح القنصلية وتلك المستعملة ما بين المصالح المختصة تمّ تقليصها من 28 إلى 14 وثيقة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 75/14 المؤرخ في: 17 فيفري 2014 الذي يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية²⁸، لاسيّما وأن العديد منها أصبح متوفراً من خلال المعطيات الرقمية في السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، والذي يرتبط بمختلف المؤسسات والهيئات العمومية بما يساهم في تخفيف العبء على المواطن وتبسيط الإجراءات الإدارية.

إن من أهم أسس الإدارة الإلكترونية تتمثل في العمل على الحد من الوثائق الورقية وتقليص عددها، فالتطبيق الشامل للرقمنة جعل المواطن يستغني عن كافة الوثائق الإدارية ويستبدلها ببطاقة واحدة يستعملها في كافة معاملاته الإدارية، والذي يندرج في إطار توجه وزارة الداخلية والجماعات المحلية في تخفيف الإجراءات الإدارية على المواطن ضمن مشروع البلدية الإلكترونية لاسيّما فيما يتعلق بمطبوعات الحالة المدنية²⁹.

ثانياً: بطاقة التعريف البيومترية:

في إطار عصنة وثائق الهوية أعلنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية عن تطبيق بطاقة التعريف الوطنية من نوع بيومتري إلكتروني، والذي يحتوي على شريحتين³⁰:

- تتضمن الشريحة الأولى معلومات إدارية ومعلومات تخص صاحبها.
- تتضمن الشريحة الثانية تطبيقاً من أجل التحقق من صاحبها.

كما تمّ تحديد مدة صلاحية بطاقة التعريف الوطنية بعشر (10) سنوات للأشخاص البالغين تسع عشرة (19) سنة فأكثر، وخمس (05) سنوات للقصر الذين يقل سنهم عن تسع عشرة (19) سنة، على أن تسري مدة صلاحيتها ابتداءً من تاريخ إعدادها³¹.

وبغرض تسهيل حصول المواطن على بطاقة التعريف الوطنية البيومترية لاسيّما المتحصلين منهم على جواز السفر البيومتري، وضعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية تحت تصرفهم ضمن موقعها الإلكتروني بوابة خاصة يمكنهم طلبها مباشرة دون التنقل إلى مصلحة الوثائق البيومترية، كما يمكنهم متابعة مختلف مراحل معالجة الطلب عبر نفس الموقع.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية

جواز السفر و بطاقة التعريف البيومترية

الرئيسية النصوص التشريعية و التنظيمية الإجراءات طلب جواز السفر و بطاقة التعريف Français

خدمات جديدة

طلب بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية

لأشخاص المتحصلين على جواز السفر البيومتري يمكنهم طلبها مباشرة عبر الموقع، دون التنقل إلى مصلحة الوثائق البيومترية.

متابعة مراحل معالجة طلب جواز السفر البيومتري و بطاقة التعريف البيومترية

متابعة الطلب





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
بطاقة التعريف الوطنية
100767240
777777 777777
2016.07.06
2021.07.06
10880087051510009
777777
7777
1088.05.18
77777777

طلب جواز السفر البيومتري

هذه الخدمات تمكنك من ملء وطباعة إستمارة الطلب، تحميل الصورة الرقمية البيومترية، اختيار مركز التقاط المعلومات و أخذ موعد لإيداع ملف طلب جواز سفرك البيومتري.

ملء

معايير الصور



المصدر: موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية <http://passeport.interieur.gov.dz/Ar/>

وتمكن أهمية اعتماد النموذج البيومتري لبطاقة التعريف الوطنية إلى جعلها مؤمنة أكثر وقابلة للاستغلال آلياً من قبل مختلف الهيئات الحكومية والمؤسسات العمومية والخاصة وكذا المواطنين الحائزين عليها، ففي هذا الإطار استحدثت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بوابة إلكترونية عبر الأنترنت من خلال المتصفح: <http://macibe.interieur.gov.dz> الذي يُمكن مستعمليه من قراءة البيانات المخزنة في الشريحة الذكية لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية، وذلك باستخدام قارئ البطاقات الذكية بعد إتباع الخطوات المحددة.

6. قم بإدخال معطيات البطاقة كالتالي:

القراءة الآلية لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية

يرجى إدخال المعلومات اللازمة لقراءة الشريحة الإلكترونية

الطراز: Identive CLOUD 4700 F Contactless Reader 1

رقم البطاقة	تاريخ الميلاد	تاريخ نفاذ الصلاحية
105463392	13/05/1981	12/07/2027

تم قراءة شريحة البطاقة بنجاح

نسخة القراءة الآلية

المصدر: موقع القراءة الآلية لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية <http://macibe.interieur.gov.dz>

ثالثا: جواز السفر البيومتري:

إن جواز السفر ونظراً لأهميته بالنسبة للمواطن فقد حظي بعناية خاصة من طرف الحكومة، وكان من بين الوثائق ذات الأولوية التي عمدت إلى تحويلها من الصيغة الورقية الإلكترونية إلى الصيغة البيومترية الإلكترونية، وذلك مع بدايات تطبيق مشروع الجزائر الإلكترونية وضمن برامجها المسطرة بالنسبة للجماعات المحلية.³²

وقد قيّد المشرع الجزائري تمكين أي مواطن من السفر إلى الخارج بالزامية أن يكون حاملاً لأحد سندات السفر التي حددها القانون رقم: 03/14 المؤرخ في: 24 فيفري 2014³³، والتي هي من نوع بيومتري أو قابلة للقراءة الآلية، على أن تتولى المصالح الإدارية المختصة إعدادها وتسليمها.

وحدد قرار وزير الداخلية والجماعات المحلية المؤرخ في: 26 ديسمبر 2011 المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري الإلكتروني³⁴، حيث طبقاً للمادة الثانية (02) منه يضم جواز السفر شريحة إلكترونية من دون صلة تحتوي على الشهادات الإلكترونية للدولة الجزائرية وعلى معلومات الحالة المدنية لصاحب الطلب ومعلوماته البيومترية الرقمية من ضمنها صورته الشمسية وتوقيعه وبصماته.

إن جواز السفر سند سفر فردي يمنح بدون شرط السن لكل مواطن ما لم يكن محكوماً عليه نهائياً في جنابة ولم يرد اعتباره، ويثبت جواز السفر في نفس الوقت هوية وجنسية حامله، ويسمح له بمغادرة التراب الوطني

أو العودة إليه طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما³⁵، كما يمكنه طلبه من خلال البوابة الإلكترونية ضمن موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية باتباع الخطوات التالية:

- ملأ و طباعة استمارة جواز سفر بيومتري المتوفرة بالموقع.

- تحميل الصورة الرقمية البيومترية.

- إختيار مركز إلتقاط المعلومات وأخذ موقع لإيداع ملف طلب جواز السفر البيومتري.

ويتم طلب جواز السفر البيومتري لدى أي بلدية أو دائرة أو دائرة إدارية في نفس الولاية أو لدى القنصلية لمكان الإقامة بالنسبة للمواطنين الجزائريين المقيمين بالخارج، ففي هذا الإطار يمكن للمواطن سحب نموذج إستمارة الطلب من الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية دون الحاجة للتنقل إلى مقر السلطة الإدارية المختصة³⁶، على أن يتم سحب جواز السفر البيومتري من طرف المعني شخصياً، وذلك بعد إستلامه رسالة نصية قصيرة تتضمن دعوته لسحب جواز سفره، وبذلك تتحقق الغاية من التحول إلى الإدارة الإلكترونية عن طريق تسهيل الإجراءات وتمكين المواطن من تلبية طلباته بأقل جهد.

كما يتيح ذات الموقع الإلكتروني للمواطن متابعة مراحل معالجة الطلب، ففي حالة الصورة المأخوذة غير مطابقة للمعايير المطلوبة يمكن تحميل صورة بيومترية جديدة عبر نفس الصفحة بالموقع الإلكتروني.

المصدر: موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية / <http://passeport.interieur.gov.dz/Ar/>

وقد كشف المدير العام المكلف بعصرنة الوثائق والأرشيف بوزارة الداخلية والجماعات المحلية السيد/عبد الرزاق هني خلال إشرافه على افتتاح يوم تكويني لفائدة الإطارات الإدارية بالدوائر، عن وضع حيز الخدمة موقعاً الكترونياً داخلياً يربط المركز الوطني للمستندات والوثائق المؤمنة بكل الدوائر المتواجدة عبر ولايات الوطن، بهدف تسهيل عملية متابعة مراحل إنجاز الجواز البيومتري، مشيراً إلى أن آجال تسليم جواز السفر البيومتري تختلف حسب عدد طالبي هذه الوثيقة على مستوى الدوائر، مع إمكانية تسليم هذه الوثيقة في أقل من عشرة (10) أيام في بعض الدوائر، كما أن مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية تعمل على تطوير الأنظمة المعلوماتية، لاسيما

ما تعلق منها بتسريع وتيرة تسليم جواز السفر البيومتري، مع العلم أن المركز الوطني للمستندات والوثائق المؤمنة أصدر لحد الآن 5.200.000 جواز سفر بيومتري³⁷.

خاتمة:

سعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى عصنة الإدارة المحلية في إطار استراتيجية مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 لاسيما فيما يتعلق بوثائق الحالة المدنية ووثائق الهوية والسفر الأكثر طلبًا من المواطنين، وذلك من خلال إنشاء بوابات إلكترونية من شأنها توفير المرونة اللازمة لتبسيط الإجراءات الإدارية ومكثنة نشاط البلدية باستخدام تقنيات المعلومات بما يعزز الشفافية في العمل الإداري.

إن تطبيقات مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر يتميز بالحدثة والبطء في التجسيد نتيجة عدة معوقات تحول دون الانتقال الكلي من التسيير بأسلوب كلاسيكي يعتمد على الأعمال الورقية إلى أسلوب عصري يجعل من تقنيات المعلومات والاتصال أساسًا لتحسين جودة الخدمات العمومية وإنجازها بأقل جهد وأسرع وقت.

ومن خلال ما سبق تناوله في هذه الدراسة، تمّ التوصل إلى جملة من النتائج نبرزها في النقاط التالية:

✓ تُسجل تأخر الحكومة الجزائرية في مواكبة التطور التكنولوجي والمعلوماتي وتطوير العمل الإداري في نمطه التقليدي إلى إدارة إلكترونية، نتيجة عدم توفر البنية التحتية وتعميم الربط بشبكة الأنترنت، والذي شكل عائقًا لوضع حيز التنفيذ مشروع البلدية الإلكترونية.

✓ تساهم الإدارة المحلية الإلكترونية في التنمية المحلية بتحقيق سهولة تقديم الخدمة والرفع من جودتها بما يعزز علاقة البلدية بالمواطن والشعور بالرضا عن أداء الخدمات استجابة لطلباته.

✓ يُشكل استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية أداة لربط النظام الخدماتي الإلكتروني مع باقي المؤسسات والهيئات العمومية وإستغلال المعطيات المتوفرة دون إرهاق المواطن.

✓ تتيح الخدمة العمومية التي توفرها مصالح البلدية للمواطنين في وثائق الهوية والسفر الحصول على الإستثمارات الخاصة بوثائقهم وملئها بطريقة آلية مع إمكانية متابعة الطلب، وهو ما يحقق السرعة في الإنجاز.

✓ يضمن تقديم الخدمة العمومية في شكلها الإلكتروني تحقيق المساواة بين المواطنين وإتاحة الحصول على الوثائق بإتباع الخطوات المحددة والتقليل من التعقيدات الإدارية.

✓ يُعد تقليص قائمة وثائق الحالة المدنية المستعملة في البلديات والمصالح القنصلية وتلك المستعملة ما بين المصالح المختصة أحد أهم النتائج المترتبة على الرقمنة واستخدام النظام البيومتري في الوثائق.

وبعد إستعراض النتائج المتوصل إليها، نقدم بعض الإقتراحات التي نراها من وجهة نظرنا ضرورية بهدف

تحسين الخدمة العمومية الإلكترونية في البلدية ومواكبة التحول في العمل الإداري، وهي كالاتي:

✓ مواصلة تهيئة المنظومة القانونية الخاصة بالخدمة العمومية الإلكترونية على مستوى البلدية، لاسيما أنظمة الأمن الإلكتروني وتعميم التوقيع الإلكتروني.

✓ تعزيز البيئة الإلكترونية من خلال دعم البنية التحتية في تقنيات المعلومات والاتصال بالبلديات بما يتماشى مع المعايير الدولية.

- ✓ الاستفادة من التجارب الدولية في مجال الخدمة الإلكترونية بإبرام إتفاقيات التوأمة مع بلديات أجنبية.
 - ✓ ضرورة الانتقال من تمكين المواطنين من الوثائق الخاصة بالحالة المدنية والهوية والسفر إلى منح مختلف التراخيص (رخصة البناء، رخصة الهدم، ...) وإتاحتها عبر بوابات إلكترونية في إطار الرفع من جودة الخدمات العمومية دون عناء التنقل إلى البلدية، باستخدام معالجة آلية للملفات والرد عليها بالرفض أو القبول.
 - ✓ إنشاء وتصميم مواقع إلكترونية لجميع البلديات عبر شبكة الأنترنت والتي يمكن من خلالها طلب الخدمة العمومية ومتابعة مراحلها.
 - ✓ توعية المواطنين بأهمية طلب الخدمة العمومية بشكل إلكتروني باستعمال الإستمارات المخصصة لهذا الغرض في الفضاء الرقمي دون الحاجة إلى التقرب من البلدية واستخدام المعاملات الورقية.
 - ✓ لا يمكن الحديث عن الإدارة الإلكترونية دون العناية بالعنصر البشري وتطويره لإستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، مما يتطلب تعزيز البلديات بموظفين مؤهلين وتكليفهم مع طبيعة العمل الإلكتروني.
- من خلال هذه الدراسة فقد حاولنا إبراز مدى مساهمة مشروع البلدية الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية وذلك إجابة على الإشكالية المتعلقة بموضوع البحث، وتوصلنا إلى أن المواطن يتطلع للحصول على طلباته ووثائقه بأقل جهد وبأسرع وقت وبأفضل نوعية، وهو ما يمكن تحقيقه باعتماد نظام الإدارة الإلكترونية متى تمّ الإستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والإتصال وإنشاء بوابات إلكترونية وإتاحتها لجمهور المواطنين للتكفل بإنجاز خدماتهم.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

1) القوانين:

- القانون رقم: 03/14 المؤرخ في: 24 فيفري 2014، المتعلق بسندات ووثائق السفر، الجريدة الرسمية العدد: 16، سنة: 2014.

2) الأوامر:

- الأمر رقم: 20/70 المؤرخ في: 19 فيفري 1970، المتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد: 21 سنة: 1970، المعدل والمتّم بالقانون رقم: 08/14 المؤرخ في: 09 أوت 2014، الجريدة الرسمية العدد: 49 سنة: 2014.

3) المراسيم:

- المرسوم الرئاسي رقم: 143/17 المؤرخ في: 18 أفريل 2017، الذي يحدد كفاءات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها، الجريدة الرسمية العدد: 25، سنة: 2017.

- المرسوم التنفيذي رقم: 75/14 المؤرخ في: 17 فيفري 2014، الذي يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد: 11، سنة: 2014.

- المرسوم التنفيذي رقم: 204/15 المؤرخ في: 27 جويلية 2015، المتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد: 41، سنة: 2015.

- المرسوم التنفيذي رقم: 315/15 المؤرخ في: 10 ديسمبر 2015، المتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية، الجريدة الرسمية العدد: 68، سنة: 2015.

4) القرارات الوزارية:

- قرار وزير الداخلية والجماعات المحلية المؤرخ في: 25 ماي 2011، المتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر، الجريدة الرسمية العدد: 31، سنة: 2011.

- قرار وزير الداخلية والجماعات المحلية المؤرخ في: 26 ديسمبر 2011، الذي يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري الإلكتروني، الجريدة الرسمية العدد: 01، سنة: 2012.

ثانيا: المراجع:

1) الكتب:

- حمزة ضاحاحمادة، الحكومة الإلكترونية ودورها في تقديم الخدمات المرفقية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي - الإسكندرية، مصر - سنة 2016.

- خالد ممدوح إبراهيم، أمن الحكومة الإلكترونية، الدار الجامعية - الإسكندرية، مصر - سنة 2008.

- سمية بومروان، الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، مكتبة الإقتصاد والقانون - الرياض، السعودية - سنة 2014.

- صدام الخمايسة، الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع - إربد، الأردن - سنة 2013.

- عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي - الإسكندرية، مصر - سنة 2008.

- علاء فرج الطاهر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار اليا للدراسة والنشر والتوزيع - عمان، الأردن - سنة 2010.

- محمود القدوة، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع - عمان، الأردن - سنة 2010.

2) الأطروحات الجامعية:

- سمية بملول، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة 1، سنة: 2018/2017.

3) المقالات العلمية:

- عبد القادر موفق، البلدية الإلكترونية كآلية لتعزيز الشفافية الإدارية والمالية في البلديات الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، المجلد: 15، العدد: 01، جوان 2015.
- فضيلة خلفون، رياض بوريش، استراتيجية عصرنة أداء الجماعات المحلية بالجزائر على ضوء مشروع الإدارة الإلكترونية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة الحاج لخضر - باتنة 1، المجلد: 08، العدد: 16، جانفي 2020.

4) المواقع الإلكترونية:

- موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية: <http://www.interieur.gov.dz/Ar/>
- موقع الإذاعة الجزائرية: <http://www.radioalgerie.dz/ar/>
- الهوامش:

- ¹ - صدام الحمایسة، الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع - إربد، الأردن - سنة 2013، ص 13.
- ² - حمزة ضاحاحلمادة، الحكومة الإلكترونية ودورها في تقديم الخدمات المرفقية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي - الإسكندرية، مصر - سنة 2016، ص 33.
- ³ - علاء فوج الطاهر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع - عمان، الأردن - سنة 2010، ص 92.
- ⁴ - سمية بومروان، الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، مكتبة الإقتصاد والقانون - الرياض، السعودية - سنة 2014، ص 19.
- ⁵ - خالد ممدوح إبراهيم، أمن الحكومة الإلكترونية، الدار الجامعية - الإسكندرية، مصر - سنة 2008، ص 53.
- ⁶ - سمية بملول، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة 1، سنة: 2017/2018، ص 259.
- ⁷ - عبد القادر موفق، البلدية الإلكترونية كآلية لتعزيز الشفافية الإدارية والمالية في البلديات الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، المجلد: 15، العدد: 01، جوان 2015، ص 176.
- ⁸ - عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي - الإسكندرية، مصر - سنة 2008، ص 153.
- ⁹ - فضيلة خلفون، رياض بوريش، استراتيجية عصرنة أداء الجماعات المحلية بالجزائر على ضوء مشروع الإدارة الإلكترونية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة الحاج لخضر - باتنة 1، المجلد: 08، العدد: 16، جانفي 2020، ص 375.
- ¹⁰ - خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص 68.
- ¹¹ - سمية بومروان، مرجع سابق، ص 23.
- ¹² - محمود القدوة، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع - عمان، الأردن - سنة 2010، ص 85.
- ¹³ - عبد الفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق، ص 164.
- ¹⁴ - صدام الحمایسة، مرجع سابق، ص 78.
- ¹⁵ - حمزة ضاحاحلمادة، مرجع سابق، ص 45.
- ¹⁶ - صدام الحمایسة، مرجع سابق، ص 80.

- 17 - حمزة ضاحاحامادة، مرجع سابق، ص 45، والذي جاء فيه تقدم بعض الأمثلة حول تقليص تكاليف أعمال الإدارة نتيجة استخدام الإدارة الإلكترونية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يكلف تجديد رخصة السياقة في ولاية أريزونا دولارين (02) لكل عملية في إطار الخدمة الإلكترونية مقابل سبعة (07) دولارات لكل عملية تتم بالطرق التقليدية.
- 18 - فضيلة خلفون، رياض بوريش، مرجع سابق، ص 372.
- 19 - عبد الفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق، ص 109.
- 20 - عبد القادر موفيق، مرجع سابق، ص 178.
- 21 - صدام الخمایسة، مرجع سابق، ص 80.
- 22 - القانون رقم: 08/14 المؤرخ في: 09 أوت 2014 يعدّل ويتّم الأمر رقم: 20/70 المؤرخ في: 19 فيفري 1970، المتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد: 49 سنة: 2014.
- 23 - أنظر المادة 25 مكرر من القانون رقم: 08/14 المعدّل والمتّم لقانون الحالة المدنية.
- 24 - وهو ما نصت عليه المادة الخامسة (05) من المرسوم التنفيذي رقم: 315/15 المؤرخ في: 10 ديسمبر 2015، المتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية، الجريدة الرسمية العدد: 68، سنة: 2015.
- 25 - أنظر المادة الثانية (02) من المرسوم التنفيذي رقم: 204/15 المؤرخ في: 27 جويلية 2015، المتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد: 41، سنة: 2015.
- 26 - أنظر المادة 63 من القانون رقم: 08/14 المعدّل والمتّم لقانون الحالة المدنية.
- 27 - أنظر المادة 80 من القانون رقم: 08/14 المعدّل والمتّم لقانون الحالة المدنية.
- 28 - المرسوم التنفيذي رقم: 75/14 المؤرخ في: 17 فيفري 2014، الذي يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، الجريدة الرسمية العدد: 11، سنة: 2014.
- 29 - سمية بملول، مرجع سابق، ص 263.
- 30 - أنظر المادة السادسة (06) من المرسوم الرئاسي رقم: 143/17 المؤرخ في: 18 أبريل 2017، الذي يحدد كفاءات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها، الجريدة الرسمية العدد: 25، سنة: 2017.
- 31 - أنظر المادة الخامسة (05) من المرسوم الرئاسي رقم: 143/17 الذي يحدد كفاءات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها.
- 32 - سمية بملول، مرجع سابق، ص 267.
- 33 - القانون رقم: 03/14 المؤرخ في: 24 فيفري 2014، المتعلق بسندات ووثائق السفر، الجريدة الرسمية العدد: 16، سنة: 2014.
- 34 - قرار وزير الداخلية والجماعات المحلية المؤرخ في: 26 ديسمبر 2011، الذي يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري الإلكتروني، الجريدة الرسمية العدد: 01، سنة: 2012.
- 35 - أنظر المادة السادسة (06) من القانون رقم: 03/14 المتعلق بسندات ووثائق السفر.
- 36 - جاء في المادة الخامسة (05) من قرار وزير الداخلية والجماعات المحلية المؤرخ في: 25 ماي 2011، المتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر، الجريدة الرسمية العدد: 31، سنة: 2011، أنه يمكن إرسال الإستمارة المملوءة قانوناً عن طريق الأنترنت إلى موقع الويب للإدارات المختصة.
- 37 - تصريح السيد/ عبد الرزاق هني، المدير العام المكلف بعصرنة الوثائق والأرشيف بوزارة الداخلية والجماعات المحلية بتاريخ: 2015/04/23، المتوفر على موقع الإذاعة الجزائرية: <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150423>